Iraqi Journal For Economic Sciences/ ISSN:1812-8742/https://doi.org/10.31272/IJES2020.64.1

منظومة قياس التمكين التنموي للمرأة في العراق

م.د. احمد جاسم محمد الخفاجي*

المستخلص

نظراً لأهمية الاثر التنموي للمرأة كونها تمثل نصف قوى المجتمع، فأن اهمية تمكينها تعد ضرورة تنموية ملحة في جميع دول العالم. وادراكاً من العراق لهذه الاهمية سعى جاداً لتنمية هذا الاثر وتمكين المرأة في العراق في المستويين الاقتصادي والسياسي ولاسيما بعد عام 2003. ونظراً لعدم قياس مدى تمكينها في العراق سواءً في المستوى المحلي ام الدولي جاءت هذه الدراسة لقياس ما تم انجازه من تمكين لها على وفق للمؤشرات المعتمدة دولياً. وقد خلصت الى استنتاجات، اهمها ان مستوى تمكين المرأة العراقية خلال عام 2007 وعام 2012 يعد متوسطاً وهو يتفوق في مستويات مجمل الاقتصادات العربية التي جاءت مستويات تمكينها للمرأة ضعيفة باستثناء الامارات العربية المتحدة التي حققت مستوى تمكين متوسط.

الكلمات الرئيسة: منظومة، تمكين، تنموي، المرأة، العراق.

A system Of Measuring The Developmental Empowerment Of Women In Iraq

Dr: Ahmad Jasmi **ahmadjasimi74@gmail.com**

Abstract

The importance of empowering women is an urgent developmental necessity in all countries of the world, as they represent half the forces of society. Iraq, recognizing this importance, is seriously sought to develop this role and to empower women in Iraq economically and politically, especially after 2003.

As the extent of women empowerment in Iraq was not measured at the local or international level, this study is became to measure what has been achieved in women empowerment aspect in accordance indicators. With internationally adopted indicators . the study concluded that the level of empowerment of Iraqi women during 2007 – 2012 was moderate and exceeded the levels of all remaining arab countries which their levels were weak except for United Arab Emirates which achieved also a moderate level .

Key words : System , Empowerment , Developmental , Women , Iraq .

* عضو هيئة تدريسة / جامعة المستنصرية/ كلية الادارة والاقتصاد

المقدمة

ان احد المبادئ الاساسية، والتي اقرها المجتمع الدولي هي مسألة المساواة في الحقوق وتكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة، اذ اصبحت واقع ينادي به الجميع، وحقيقة فرضت نفسها مع مرور الزمن. وقد تزايد في الآونة الاخيرة الحديث عن اهمية تمكين المرأة، اذ عقدت الكثير من المؤتمرات والندوات في مستوى المنظمات والهيئات الدولية التي نادت بضرورة اشراك المرأة في العملية التنموية لأنها تمثل نصف المجتمع، وان عدم اشراكها يعني بالنتيجة اختزال نصف طاقة المجتمع وتعطيلها. وادركاً من العراق لأهمية أثر التنموي للمرأة فقد سعى وفي الدوام من اجل تمكينها توسيع مشاركتها في جميع المستويات، ولا سيما السياسية منها والاقتصادية ولكن الاشكالية كانت تكمن في عدم قياس تمكين المرأة في العراق مع اهمية ذلك في تقويم الاجراءات التنموية لتمكين المرأة عبر الزمن ومن اهميته كذلك في تقويم الاهداف التنموية المرتبطة بالنوع الاجتماعي. وعند البحث في التقارير الدولية، مع الاهتمام البالغ من قبل البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، لم يلاحظ قياساً لتمكين المرأة في مستوى بلدان العالم سوى في تقرير التنمية البشرية (2007 – 2008)، وهو يخلو من اسم العراق، علماً انه يتضمن قياساً لتمكين المرأة في (177) دولة، بضمنها الدول العربية، التي لوحظ ان معظمها لم يقاس تمكين المرأة فيها مع تدوين اسماء تلك الدول في التقرير، ولعل سبب ذلك يعود الى عدم توافر البيانات اللازمة للقياس في اطار المؤشرات المعتمدة دولياً. وعليه جاءت هذه الدراسة كمحاولة لتلبي سد فجوة قياس التمكين ومن ثم تحليل النتائج وتقويمها واختيار المسار الملائم لتطوير التمكين التنموي للمرأة في العراق.

اهمية البحث: انبثقت اهمية البحث من اهمية الاثر التنموي للمرأة ،كونها تمثل نصف قوى المجتمع، وكذلك من اهمية قياس مدى تمكينها الاقتصادي والسياسي في العراق الذي يمكن ان يعكس لنا واقع ام مستوى التمكين والمرتبة التي يحتلها على وفق للتصنيف الدولي، واهمية ذلك في رسم سياسات التمكين التنموي للمرأة في العراق مستقبلاً.

مشكلة البحث: تكمن مشكلة البحث في عدم وجود قياس لتمكين المرأة من شأنه ان يقّوم اهداف التنمية الخاصة بالنساء، ويجعل من اليات التدخل المتبناة في السياسات مستجيبة للأهداف مما يعطل من برامج التمكين ويفرغها من اهدافها.

فرضية البحث: جاءت الدراسة بفرضية مفادها وجود جهود تبذل من اجل التمكين التنموي للمرأة في العراق وعلى المستويين التشريعي والعملي، وهي تنجز نتائج ، ولكن لم يجري قياسها بصورة كمية لحد الان مما شكل نقطة قصور في تقويمها وهو ما يقود الى عدم وضوح في رؤية ما هو ملائم من البرامج المستقبلية للنهوض بالواقع التنموي للمرأة في العراق.

هدف البحث: يهدف البحث الى تسليط الضوء في اهمية استعمال الاساليب والمؤشرات الكمية المعتمدة دولياً في تقويم الجهود التي تبذل وطنياً من اجل التمكين التنموي للمرأة في العراق، مما يتيح امكانية المراجعة الدورية للسياسات المتبناة واختيار افضل الحلول لمعالجة الاختلالات ان وجدت.

النطاق الزماني والمكاني: **النطاق الزماني:** تحدد البعد الزمني للدراسة بعامين هما (2007– 2012).

النطاق المكاني: اشتمل البعد المكاني للدراسة حول التمكين التنموي للمرأة في العراق.

منهجية البحث: للتحقق من فرضية البحث تم استعمال تحليل يربط بين الجانب النظري لتمكين المرأة وبين منهج استقرائي (تطبيقي) لقياس مدى تمكين المرأة في العراق وتحليل النتائج والتوصية بما هو ملائم في الحاضر والمستقبل.

خطة البحث: لغرض الاحاطة بموضوع قياس التمكين التنموي للمرأة في العراق وللتوصل الى استنتاجات ترتبط بالتحقق من صحة فرضية البحث، تم تقسيم الدراسة على ثلاثة مباحث. جاء المبحث الاول بأربعة مطالب اهتمت بدراسة دلالات تمكين المرأة ومضامينها الاقتصادية من حيث المفهوم والعناصر والمستويات. فيما تناول المبحث الثاني كيفية قياس تمكين المرأة على وفق للمؤشرات الدولية، والذي قسم على ثلاثة مطالب تضمنت متطلبات القياس وآلية عمل منظومة القياس وقيمها التأشير يه. اما المبحث الثالث فقد اهتم بالجانب التطبيقي لقياس تمكين المرأة في العراق والذي جاء بمطالب ثلاث، اهتم الاول والثاني بقياس تمكين المرأة في العراق خلال عامي 2007 و 2012 على التوالي، اما المطلب الثالث فقد تناول تحليل نتائج القياس على وفق للمنظور التنموي. وقد خلص البحث الى مجموعة من الاستنتاجات بما يتناسب والمنهجية المتبعة على امتداد مباحث الدراسة ومطالبها. مع تثبيت مجموعة من التوصيات التي استندت الى ما تم التوصل اليه من استنتاجات

المبحث الاول: تمكين المرأة ..... دلالات المفهوم ومضامينه الاقتصادية

المطلب الاول: مفهوم التمكين [Empowerment] لمفهوم العام للتمكين هو دعم الفاعلية عند الافراد من خلال تمكينهم من الحصول على استقلالهم ضمن بيئة العمل، مع الحرص في ان يتم الحفاظ في تطوير ادائهم والاستفادة من خبراتهم لتحقيق الاهداف المطلوبة منهم. وكذلك هو قدرتهم (نساء ورجال) في امتلاك ناصية المهارات ورفع مستوى ثقتهم بالنفس، من خلال تنمية قدراتهم بالاعتماد على الذات.[1]

اما على المستوى التنموي فأن لمفهوم التمكين بعداً اقتصادياً، كما جاء في البرنامج الانمائي لأمم المتحدة بوصفة (كل الممارسات والأفعال والأنشطة والإجراءات التي تقتضي تنمية قدرات الإفراد بصورها المختلفة المادية، والذهنية، والتأهيلية، والتدريبية وحفزها وخلق الظروف التي تجعلهم قادرين على أن يكونوا ناشطين ومسهمين حقيقين في عمليات توليد الدخل والثروة في المجتمع ومؤهلين على أن يحصلوا على فرصتهم في حياة بمستوى أنساني معقول على وفق قدراتهم المتفاوتة تبعا لحقوقهم الإنسانية وبوصفهم شركاء مع الآخرين)[2].

المطلب الثاني: تمكين المرأة يمكن تعريف تمكين المرأة بأنه تلك العملية التي تصبح المرأة من خلالها (فردياً او جماعياً) واعية بالطريقة التي تعزز من خلالها القوة التي تؤثر في حياتها فتكتسب الثقة بالنفس والقدرة على التصدي لعدم المساواة بينها وبين الرجل.[(3)]

وهناك من عرفه بانه تمكينها من اتخاذ القرارات والتأثير في مجريات الامور المهمة بالنسبة لها، اذ ان التمكين هنا يعني دعم إمكانيتها وقدرتها على التأثير في المنظمات التي تؤثر في حياتها ودعم قدراتها في التحكم بحياتها وفي الموارد المتاحة.[(4)]

وقد عد البنك الدولي تمكين المرأة من العناصر الاساسية في عملية التنمية ومكافحة الفقر، واصدر تقريراً جاء فيه ان تمكين المرأة هو هدف تنموي وذلك لسببين، الاول لأنه يأتي في اطار تحقيق العدالة الاجتماعية التي تعد هدفاً في حد ذاته، والثاني لان تمكين المرأة هو وسيلة لتحقيق اهداف اخرى كمكافحة الفقر.[5]

يلاحظ ان تعاريف تمكين المرأة تلتقي في ذات المعني (على ان المرأة وسيلة للتنمية المستدامة وهدفها. ولابد من دعم جميع امكانياتها واستثمارها تنموياً). على ان هذا المعنى تبلور فكرياً بعد التدرج في عدة مقاربات وعلى النحو الاتي:

المقاربة الاولى: «دمج المرأة في التنمية» هذه المقاربة تدعو الى دعم المرأة من خلال ادماجها بالعمل في عدة قطاعات وتقليدها المناصب ذات القرار المؤثر على تحسن شروط عمل المرأة. ولكن هذه المقاربة افتقرت الى عدم وجود قاعدة للمساواة بين الجنسين.[6]

المقاربة الثانية: «المرأة والتنمية» فيها يتم التأكيد في كيفية استحداث تكنلوجيا تعمل في التخفيف من اعباء الاسرة من اجل توفير الوقت اللازم للمرأة لتتوجه للعمل الانتاجي. ومن سلبيات هذه المقاربة ظهور صراع الدور الذي نجم عن قيام المرأة بأدوار متعددة في آن واحد وعدم امكانيتها في ذات الوقت من الانتفاع من ثمار عملها في ضوء علاقات النوع السائد التي تميز بين الرجل والمرأة ،وعليه قد زادت اعباءها داخل الاسرة وخارجها دون ان يكون هناك مردود فعلي لهذا العبء بسبب سيادة عادات وتقاليد لم تستطيع كثير من المجتمعات التخلص منها. ونظرا لهذا الاهمال لدور المرأة الاقتصادي وابقائها في الاطار التقليدي جاءت المقاربة الثالثة.[7]

المقاربة الثالثة: «النوع والتنمية» ركزت هذه المقاربة في مفاهيم العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة، وان سبب عدم المساواة هو تثمين العمل المأجور للرجل مع عدم تقدير المساهمة الاجتماعية لها من خلال عملها داخل المنزل. وعليه فأن هذه المقاربة تمكن المرأة من تجاوز المستوى المالي للتمكين، بل يصل الى غاية تحقيق المستوى السياسي منه، كما تعتبر المرأة عامل للتغيير وليس فقط كمستفيد من التنمية.[8]

المقاربة الرابعة: «تمكين المرأة» وهي المقاربة التي جعلت من التنمية أكثر تشاركية بين الرجل والمرأة ومن ثم لا تكون التنمية مجرد رعاية اجتماعية للنساء وإنما تكون تنمية تهدف إلى تمكين النساء من امتلاك عناصر القوة الاقتصادية والاجتماعية بحيث يتم تمكينهن من الاعتماد على الذات في تحسين أوضاعهن المعيشية والمادية على نحو متواصل والمشاركة في اتخاذ القرارات التي تمس جميع جوانب حياتهن.[9]

المطلب الثالث: تمكين المرأة من وجهة النظر الاسلامية:

تنبثق وجهة النظر الاسلامية حول فكرة تمكين المرأة من ما اجاز لها من حقوق المساواة مع الرجل، اذ ان القرآن الحكيم قد دحض الأفكار الباطلة لتي كان الناس يعتقد بها في السابق، وأقرَّ بأن طبيعة التكوين وأصل الخلقة بين الرجل والمرأة واحد، فلم يخلق الرجل من جوهرٍ مكرم، ولا المرأة من جوهر وضيع، بل خلقهما الله من عنصر واحد وهو التراب، ومن نفس واحدة، فيقول تعالى: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُواْ رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيرًا وَنِسَاء) النساء[1]. وبذلك ارتقى بالمرأة عندما جعلها مثل الرجل تماماً من جهة الطبيعة التكوينية، ووفر لها من خلال ذلك حقَّ الكرامة الإنسانية، ثم إن القرآن وحَّد بين الرجل والمرأة في تحمُّل المسؤولية، فقال تعالى: (مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً ۖ وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ)

النحل[97]. على أن التساوي بينهما في أصل الخلقة والكرامة والمسؤولية، لا يعني بتاتا إنكار الاختلاف الفطري والطبيعي الموجود بينهما، والذي يؤدي إلى الاختلاف في الحقوق والواجبات، فميزان العدالة السليم هو التسوية بين المرء وواجباته، وليس التسوية في الحقوق والواجبات بين جنسين مختلفين تكويناً وطبعا.

ان الشريعة الاسلامية كان لها السبق في اقرار جملة من حقوق للمرأة التي كانت غائبة ام مغيبة قبل الاسلام. والتي يمكن ان تشكل اللبنات الاساسية لعناصر تمكين المرأة في مستويات مختلفة يمكن ادراجها على النحو الاتي:

1ـ حق التعليم: فرض الإسلام طلبَ العلمِ على الرجلِ والمرأةِ سواءً قال الرسول (ص) (طلبُ العلمِ فريضةٌ على كلِ مسلمٍ ومسلمةٍ)[10] . اذ حثّ الإسلامُ المرأةَ في أن تتعلم حتى تصلَ إلى أعلى المستوياتِ العلميةِ ، ولذلك نرى أمهاتَ المؤمنينَ زوجاتِ الرسول (ص) يتعلّمن ويأمرّهن الله أن يعلّموا المؤمنين جميعاً ذكوراً وإناثاً وهو ما جسده القرأن الكريم بقوله تعالى (واذكرن ما يُتلى في بيوتكن من آيات الله والحكمة) (سورة الأحزاب 34).

2- حق العمل : المرأةُ مثلَ الرجلِ تماماً في حقِ التملكِ والتعاقدِ والتكسبِ ، والتصرفِ فيما تتطلبه شئونها الخاصة ، وهو ما اشارت له جمله من الآيات القرآنية منها قولة تعالى (وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبُوا ۖ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبْنَ ۚ وَاسْأَلُوا اللَّهَ مِن فَضْلِهِ ۗ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا) (النساء32). وهوما تجسد في ارض الواقع من أيام الرسالةِ المحمديةِ وحتى عصرنا الحاضر فلقد شاركت المرأةُ في العملِ المهنيِ والعملِ الزراعيِ والصناعيِ والتجاريِ، وعملت في كلِ الميادينِ، وعملت كذلك في الأعمالِ الإداريةِ، كلُ ذلك لتُوفرَ لها ولأسرتَها حياةً كريمةً، ولتعينَ زوجها في أعباءِ الحياةِ وتكاليفِها ولتُساهَم في نهضةِ وتقدمِ وطنِها، والمرأةُ تولّت أعلى المناصبِ، لأن الأساس في العمل الكفاءةَ لا النوع .

3ـ حق المشاركة السياسية: المرأةُ لها الحريةُ السياسيةُ التي تجعلها تشاركُ في إدارةِ شئونِ البلادِ، وتشاركُ في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية والمحلية، ولأن المرأةَ لها شخصِيتَها المُستقلة عن الرجل وحيويتها المستقلة عن الرجل، فقد أخذَ الرسولُ (ص) منهنَ البيعةَ، ولم يكتفْ ببيعةِ الرجالِ، قال تعالى (يا أيها النبي إذا جاءك المؤمنات يبايعنك ....) (سورة الممتحنة12). والمبايعة او البيعة معناها الانتخاب والتصويت طبقاً لمصطلحاتنا الحديثة فقد بايعت النساء المسلمات النبي (عليه الصلاة والسلام) في بيعتي العقبة الاولى والثانية. وهذه المشاركة النسائية في البيعة للرسول الكريم تعتبر اقراراً لحقوق المرأة السياسية، إذ أن بيعة العقبة تعد عقد تأسيس الدولة الإسلامية الاولى في يثرب.

4ـ الحقوق القانونية: فالمرأةُ والرجلُ أمام القانون سواءٌ في كل شيء، في الدعوةِ، والجنائية، والعقوبة. قال تعالى:(والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) (المائدة 38)، فالدينُ الاسلامي سوّى بين المرأةِ والرجل في كلِ شيءٍ وقد نهج الرسول الاكرم محمد (ص) المساواة في الحقوق والواجبات حين قال:(الناس سواسية كأسنان المشط) والمقصود سواسية أمام القانون، وهنا يأتي تأكيد الشريعة في اقامة العدل والمساواة بين الناس دون تمييز في اساس الجنس ام العرق ام الطائفة هو للتعبير عن الايمان بالله والتقيد بأمره والعزوف عن ما نهى، وعدم اتباع الهوى والظلالة.

5ـ الحقوق الاقتصادية: أن الإسلام منح المرأة حق الذمة المالية قبل كل الحضارات الأخرى التي كانت تعتبر المرأة ملكاً لزوجها، يتصرف هو في مالها بحرية وليس لها الحق في مراجعته، بينما كانت المرأة المسلمة تمتعت بهذا الحق منذ ظهور الإسلام الذي كفل لها حق البيع والشراء وابرام العقود دون أي تدخل من أي رجل سواء أكان أباً او أخاً او زوجاً او ابن، وهو ما يؤكده قولة تبارك وتعالى (وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبُوا ۖ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبْنَ ۚ وَاسْأَلُوا اللَّهَ مِن فَضْلِهِ ۗ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا)(النساء32)، ومن هنا فأن الإسلام كفل للمرأة كافة حقوقها الاقتصادية، وجعل لها ذمة مالية مستقلة تماماً عن ذمة والدها أو زوجها، وأطلق لها العنان لكي تتعامل في كل أوجه ومجالات المعاملات الاقتصادية، واستثمار ما تحت يدها من مال وعقارات وأراض ومنشآت صناعية وزراعية وغير ذلك بما تراه محققاً لمصالحها دون وصاية من أحد.

المطلب الرابع: عناصر التمكين التنموي للمرأة: يمكن تقسيمها على صنفين، الاول يرتبط بالعناصر غير المؤسساتية كالمهام والقوة الشخصية ومدى الالتزام وكذلك مدى امتلاك الثقافة المحيطة بالمرأة، والثاني يعبر عن العناصر المؤسساتية كالتعليم والصحة والتأهيل عن طريق التدريب.

أ- عناصر غير المؤسساتية لتمكين المرأة

1. **درجة الاستقلالية: Degree of independence** تعني مدى القدرة في حرية التصرف لدى المرأة التي تمكنها من اداء مهامها. اي الاخذ بعين الاهتمام مدى الاستقلالية التي تتمتع بها المرأة العاملة للقيام بمهام عملها، والى اي مدى يتم توجيها، ام حاجتها للحصول على اذن لإنجاز مهامها.[11]

2. **القوة: Power** في الأساس يرتكز المفهوم العميق للتمكين على دراسة مفهوم القوة وكيفية تأثرها في امكانية التمكين، وهنا ينبغي ان يتوفر للمرأة شعور بالقوة الشخصية التي تمتلكها نتيجة تمكينها، بما ينسجم والمهام التي تقوم بها، والى اي مدى تمتلك سلطة تمكنها من قيام تلك المهام، والى اي مدى وجود جهود لمشاركة المرأة في السلطة بما يعزز شعورها بالتمكين.[12]

3. **الالتزام: Commitment** وهو احد متطلبات امكانية اكتشاف مصادر التزام المرأة والاذعان التنظيمي لأسلوب محدد لتمكينها، وهو ايضاً من متطلبات زيادة تحفيز المرأة من خلال توفير احتياجاتها للقوة والاحتياجات الاجتماعية وزيادة الثقة بالذات.[13]

4. **الثقافة: Culture** المقصود بها مدى ثقافة البيئة المحيطة بالمرأة، ومدى قدرتها في تعزيز امكانية المرأة فالثقافة التي توصف بالقوة والتحكم من غير المحتمل ان توفر بيئة ملائمة للتمكين، بل تشكل عائقاً لها . وعليه فأن الثقافة المجتمعية الفعالة لتمكين المرأة ستقود لتعزيز الجانب التنموي ذلك باتجاه تحسين الانتاجية والجودة ومن ثم التنمية بصورة عامة .[14]

ب- العناصر المؤسساتية لتمكين المرأة

1ـ التعليم: بشكل عام يعد التعليم عملية تتيح للأفراد أن يحققوا كامل إمكانياتهم، اذ يقول (جون سيمون) "أن التعليم يمثل طوق النجاة من الفقر، فالفقراء هم أول من يتسربون من التعليم لأنهم يحتاجون إلى العمل" [15]. اضافة الى ذلك عدم المساواة في التعليم، فالفقراء يكتفوا بتعليم أبنائهم وعدم تعليم بناتهم وهذا يعمق ظاهرة

(تأنيث الفقر) انطلاقاً من أن ضعف المستوى العام للتحصيل الدراسي يودي إلى زيادة الفقراء فقراً أيا كان مستوى التنمية، فانخفاض مستوى التعليم ولاسيما تعلم المرأة يقف عائقاً أمام تمكينها، أضافة إلى ذلك ان تعليم النساء والمامهن بالقراءة والكتابة يؤهلهن ليكنَ أكثر قدرة على تعليم أطفالهن مما لو كنَ غير متعلمات، وهوما يصب في بودقة الاستدامة التنموية انطلاقاً من أن التعليم أساس التنمية ولا تنمية بدون تعليم، وعليه فأن توفر الخدمة التعليمية للمرأة يعد من العناصر المهمة وعامل مساعد في مستوى المجتمع نحو تعزيز قدرات المرأة وتمكينها.

2ـ الصحة: عرف منظمة الصحة العالمية الصحة بأنها (حالة من اكتمال السلامة بدنياً وعقلياً واجتماعياً لا مجرد انعدام المرض أو العجز). والصحة كانت من أحد المواضيع الفرعية الثلاثة التي ركزت عليها استراتيجيات نيروبي الطليعية من أجل النهوض بالمرأة في عقد السبعينيات، ومنذ عقد الثمانينيات كان موضوع تحسين صحة الامهات وتخفيض عدد وفيات الامومة موضع قلق شديد في المؤتمرات الدولية حتى جاءت قمة الالفية عام 2000، إذ وضعت الهدف الرابع من الاهداف الانمائية للألفية حول تحسين صحة الامهات. ولعل الادراك الدولي لأهمية الجانب الصحي كأحد المتطلبات الاساسية لتمكين المرأة كان نابعاً من انه كلما كانت صحة النساء جيدة كلما كان الطريق ممهدا لتمكينهن. فهي من أسباب القوة لفاعلية المرأة واثرها التنموي باتجاه إزالة التفاوت وتحقيق المساواة بين الجنسين.[16]

3ـ التأهيل بالتدريب: ان مهمة التأهيل والتدريب المهني للأفراد (امرأة ورجل) تظهر جزءاً من القدرات التنظيمية التي يكتسبها الفرد والكفاءة في استخدام الموارد التي يتعامل معها، وكذلك الاستفادة من عنصر الوقت والسرعة في الانجاز، وأن أهمية عنصر التدريب للمرأة تنبع من الوظائف التي تشغلها المرأة التي تتميز بأجور متدنية في سوق العمل مما يودي إلى ضعف إنتاجيتها مقارنة بالرجل.[17]

ولابد من التدريب أن يواكب مسيرة التطور التكنولوجي في ظل سريان آليات اقتصاد المعرفة، فاذا لم يتم اعتماد التكنلوجيا الرقمية والحواسيب كمنهج عام للتدريب فسوف تنمو فجوة معرفية تجعل المرأة بعيدة عن امكانية استثمار كامل امكاناتها الانتاجية.

المطلب الرابع: مستويات تمكين المرأة: يمكن تقسيمها على ثلاثة مستويات

1ـ المستوى الادنى: وهو المستوى الذي تمتلك فيه المرأة معلومات محددة، او اراء حول بعض جوانب القرارات، وهنا لا تقدم الحلول بحيث لا تعرف تفاصيل المشاكل التي تستعمل من اجلها المعلومات .[18]

2ـ المستوى المتوسط: وهو المستوى الذي يتم فيه امكانية استشارة المرأة بصورة اكبر، وفيه تحصل المرأة على تفاصيل المشاكل، ليمكنها ذلك من تشخيصها لتلك المشاكل وعطي توصياتها، ولكن القرار النهائي لا يندرج ضمن نطاق سلطتها .[19]

3ـ المستوى الاعلى : يتسم هذا المستوى من التمكين للمرأة بامتلاكها زمام السيطرة التامة في امكانيات صنع القرار، ونجدها تعمل في اكتشاف وتشخيص المشكلات وايجاد الحلول، واستعمال البدائل الافضل، ومتابعة النتائج، والاستقلالية العالية هي الصفة الملازمة بتنفيذ المهام ضمن هذا المستوى .[20]

المطلب الخامس: المرأة العراقية ... الواقع والتحديات: يبين التركيب النوعي للسكان في العراق ان التوزيع النسبي للذكور بلغ (50.5 %) و(49.5 %) للإناث لسنة 2017، وعلى مدار سابقة (من 1977 لغاية 2017) جاء متوسط التوزيع النسبي للذكور ما نسبته (50.74%) وللإناث ما نسبته (49.26%) ومن هذه البيانات يتبين ان نسبة الذكور والاناث متساوية تقريباً.(1) الا ان واقع المرأة يتباين مع واقع الرجل في العراق، وهو ما سيتم مناقشته في مستوى التعليم والصحة والنشاط الاقتصادي ومستويات البطالة، وكذلك مدى التمكين السياسي والمشاركة في صنع القرار التنفيذي.[21]

1ـ التعليم: من العوامل الاساسية للتمكين بصورة عامة ولتقدم المجتمع هو التعليم، لذلك فأن تمكين المرأة يرتبط بصورة اساسية بمدى ما متاح لها من فرص تعليم في كافة المراحل، الابتدائية والثانوية والاكاديمية. والشكل البياني في الادنى يبين مدى التفاوت في الحصول على تلك الفرص بين الاناث والذكور في العراق خلال عام 2016 .

نسبة الحالة التعليمية في العراق بعمر (10 سنة فأكثر) بحسب الجنس للعام 2016

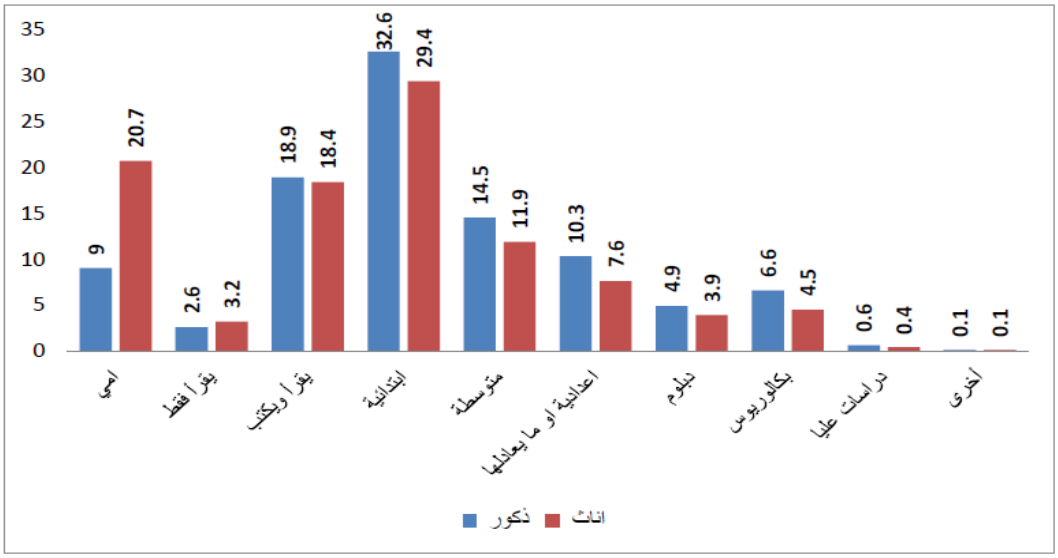

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مسح التحليل الشامل للأمن الغذائي والهشاشة للأسرة في العراق 2016، ص 33.

يلاحظ من الشكل اعلاه ان هناك تقارب بين الجنسين من حيث مدى الحصول على الفرص التعليمية بتفوق طفيف لصالح الذكور في مستوى كل من يقرأ ويكتب ومراحل التعليم الابتدائي والثانوي والدبلوم. اما في مستوى الامية (لا يقرأ ولا يكتب) فأن الفجوة تبدو كبيرة لصالح الذكور، وبحجم اصغر في مستوى شهادات البكالوريوس والدراسات العليا.

ولوجود علاقة ارتباط بين مستوى التعليم وجميع مجالات تمكين المرأة فأن تفاقم الأمية بين صفوف النساء العراقيات وتراجع مستويات التحصيل الدراسي بصورة عامة يعد تحدياً حقيقياً يواجه امكانية التمكين التنموي لها.

ولمواجهة هكذا تحدي ينبغي التوسع في سياسة إلزامية التعليم حتى نهاية المرحلة الإعدادية، وكذلك اتخاذ التدابير اللازمة من أجل تعميم قضايا النوع الاجتماعي في المناهج الدراسية ما قبل التعليم الجامعي والتعليم العالي.

1ـ الصحة: ينظر الى الواقع الصحي للمرأة من حيث التمكين في مستويين، الاولى مدى الاهتمام مدى الاهتمام بصحة المرأة ،والثاني مدى مساهمة المرأة في الكوادر الصحية.

على صعيد المستوى الاول وحسب البيانات المتوافرة سيتم مناقشة واقع التمكين الصحي للمرأة العراقية من خلال موازنة عدد حالات الاصابات بالأمراض السرطانية والتدرن بين الاناث والذكور.

في الادنى جدول يبين الاصابات العشرة الشائعة للأمراض السرطانية بحسب الجنس في العراق للأعوام 2014 و2015.

(الإصابات العشرة الشائعة للأمراض السرطانية)* بحسب الجنس في العراق للأعوام 2014 – 2015

2014		2015	
ذكور	اناث	ذكور	اناث
7072	10158	6703	9680

***الاصابات العشرة الشائعة للامراض السرطانية هي: سرطانات الثدي و الرئة والقصبات الهوائية و الدم و المثانة و الدماغ والجهاز العصبي و القولون والمستقيم و لمفوم غير هودجكيني و الجلد و المعدة و الغده الدرقية.**
المصدر: التقرير السنوي لوزارة الصحة لسنتي 2014 و 2015.

يلاحظ من الجدول اعلاه ان الاصابات بالأمراض السرطانية بصورة مجمل بين الاناث العراقيات يفوق الاصابات بين الذكور ،وبزيادة عددية تكاد ان تفوق 3000 اصابة في مدار العامين (2014 – 2015)، وهو ما يؤشر تدني في الرعاية الصحية للمرأة ومدى الوقاية من هذه الاصابات ام مدى امكانية معالجتها من خلال الدعم الصحي الذي ينبغي على الدولة ان توفره للمرأة العراقية .

والجدول الاتي يؤشر عدد حالات التدرن في العراق حسب الجنس لعام 2017 .

عدد حالات التدرن في العراق بحسب الجنس لعام 2017

ذكور	اناث	المجموع
3661	4046	7707

المصدر: التقرير السنوي لوزارة الصحة لسنة 2017.

يؤشر الجدول اعلاه زيادة في عدد اصابات الاناث العراقيات بمرض التدرن في عدد اصابات الذكور لعام 2017، وهو مؤشر ساند لتأكيد واقع مدى التردي الصحي للمرأة العراقية. الذي اذا ما تفاقم اكثر دون توجه الدولة وبصورة جادة لبذل كل الجهود لاستئصال هكذا امراض سيقود ذلك الى تردي في التمكين التنموي لشريحة واسعة من القوة التنموية التي ينبغي استغلالها وبصورة امثل، اذ ان تمكين المرأة يعد هدف العملية التنموية ووسيلتها.

اما في مستوى الصعيد الثاني الذي يتناول واقع مدى مساهمة المرأة العراقية في الجانب الصحي. فتشير البيانات الى ان نسبة المرأة المساعدة للطبيب بلغت (% 48.88) بمقابل ما نسبته (51.12%) للذكور عام

2006 بعدما كانت تشكل (30.44%) بمقابل ما نسبته (69.56%) عام 2000. وهو مؤشر يعد مقبولاً لوجود تقارب في النسب بين الجنسين.[22] وعليه فأن المرأة العراقية كعنصر تغيير وتنمية في المجال الصحي لها أثرها الفاعل جنباً الى جنب مع الرجل. لكن التحدي الحقيقي الذي يواجه التمكين الصحي للمرأة العراقية يكمن في مدى امكانية توفير الخدمات الصحية لها. وهو ما يلزم الجهات ذات العلاقة في الدولة من ممارسة دورها في زيادة الاهتمام بالرعاية الصحية للمرأة العراقية ،من خلال توفير مراكز متخصصة رعاية صحية تحظى بالتأمين الصحي المدعوم لها.

1ـ النشاط الاقتصادي ومعدلات البطالة للمرأة: بلغ معدل النشاط الاقتصادي في العراق (42.8%) لسنة (2017) إذ تظهر النساء اقل نسبة في النشاط الاقتصادي من الذكور فقد بلغت نسبة الاناث (12.6%) في حين بلغت نسبة الذكور (72.7 %) أما معدل البطالة فالإناث أكثر من الرجال على مستوى العراق تظهر البطالة بمعدل (13.8%) منهم الذكور (10.9 %) والإناث (31 %). [23] هذا الواقع للمرأة العراقية في مستوى النشاط الاقتصادي يعد متدنياً، ولعل اسباب ذلك شائكة ومعقدة، تتداخل فيها ومواريث ثقافية وعوامل اجتماعية وسياسية واهمال ام عدم التفات من قبل الدولة لأهمية تمكين المرأة العراقية واستغلال امكانياتها الاقتصادية كمورد بشري وكوسيلة وهدف تنموي في ذات الوقت. وهنا يكمن تحدي الدولة في امكانية الحد من انخفاض نسبة مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي ولا سيما في سوق العمل للحد من نسب البطالة المرتفعة للمرأة العراقية.

ولمواجهة هكذا تحدي يجب على الدول تبني سياسات تصب في مصلحة تمكين المرأة العراقية اقتصادياً منها اتخاذ جميع التدابير المناسبة لتوفير فرص العمل للنساء اللواتي يعانين من البطالة، مع توفير البيئة المساعدة على رعاية الأطفال مثل دور الحضانة الملحقة بالعمل مما يساعد على عمل المرأة واستمرارها فيه بعد الزواج والإنجاب، وكذلك تغيير نمط الطلب في سوق العمل للقطاع الخاص الذكوري لزيادة فرص تشغيل المرأة خارج نطاق القطاع العام، وفي مستوى السياسة المالية يراد اعتماد موازنات النوع الاجتماعي، وضمان فرص العمل للمرأة والنفاذ إلى الموارد.

1ـ صنع القرار والتمكين الساسي للمرأة العراقية

نسبة النساء في البرلمان العراقي يعتمد في تطبيق نظام الكوته في انتخابات مجلس النواب ومجالس المحافظات، اذ سجلت أعلى نسبة (25.2 %) لعام 2018، وان عدد اعضاء البرلمان بلغ (246) للرجال مقابل (83) للنساء. وأن نسبة المناصب الادارية للنساء في مستوى مدير عام بلغت (9.7%) وعلى مستوى وكيل وزارة لا تحظى النساء الا نسبة ضئيلة وهي (2.6 %) لعام 2015، كما انخفضت المناصب الوزارية للنساء، حيث سبق أن استوزرت (6) نساء وزارات بعد عام 2004 وانخفضت الى وزارتين فقط عام 2016. اما عن عدد القضاة بلغ (1178) للرجال مقابل (47) للنساء، وعدد المدعين العامين من الذكور بلغ (363) للرجال مقابل (67) للنساء. وهذا يعكس فجوة النوع الاجتماعي والحاجة إلى تحقيق تكافؤ بالفرص عند توزيع تلك المناصب بما يضمن مشاركة المرأة وتمكينها في مستوى صنع القرار والتمكين السياسي والاداري .[24]

هذا الواقع السياسي للمرأة العراقية يضعنا امام تحدي مدى تمكينها من خلال رفع نسبة مشاركها سياسياً ام نسبة دورها في صنع القرار المجتمعي من خلال توليها للمناصب التنفيذية في جميع المستويات. وهو ما يتطلب اتخاذ التدابير القانونية والإجراءات اللازمة لزيادة مشاركتها في المجال السياسي، وكذلك اتخاذ الاجراءات المناسبة لتصحيح الموروث الثقافي والاجتماعي تجاه أثر المرأة في المجتمع، والسعي الجاد لتنمية قدرات ومهارات المرأة بما يؤهلها في المشاركة بصورة ايجابية والاختيار في الانتخابات بشكل واع وليس بناء على ما يملى عليها.

المبحث الثاني: منظومة قياس تمكين المرأة

المطلب الاول: متطلبات القياس: لقياس تمكين المرأة لابد من الاعتماد على ابعاد معينة يمكن لها ان تعد عن المجالات التي من المفترض ان تخوض فيها المرأة ، ويكون لها مكانة مؤثرة على حاضرها ومستقبلها من جهة، وفي مستقبل التنمية بصورة عامة من جهة اخرى.

المجالات التي ينبغي للمرأة الخوض فيها تحمل بعدين، الاول ذات طابع سياسي والثاني اقتصادي، وذلك لان التمكين في هذين المجالين يمكن ان يمنح للمرأة سلطة صنع واتخاذ القرارات التي تؤثر في حياتها. وعليه فأن المشاركة السياسية للمرأة والتأثير فيها يعد البعد الاول لتمكينها، اما البعد الثاني فيصنف بشقين، الاول يرتبط بمدى تكافؤ الفرص مع الرجل في امكانية حصولها على الموارد الاقتصادية قدر الامكان، والثاني يتعلق بمدى المشاركة الاقتصادية مع الرجل بشكل منصف.

ومن متطلبات القياس يراد استنباط من هذه الابعاد مؤشرات كمية يمكن تقديرها للحصول على نتائج قياس تمكين المرأة وتحليلها. وعليه يمكن تصنيف المؤشرات على النحو الاتي[25]

1- المشاركة السياسية وسلطة صنع واتخاذ القرارات والتي يتم قياسها بمؤشر النسبة المئوية لحصص النساء والرجال من المقاعد البرلمانية.
2- المشاركة الاقتصادية وسلطة صنع واتخاذ القرارات والتي تقاس بمؤشرين، هما النسبة المئوية لحصص النساء والرجال من مناصب كبار المسؤولين والمدراء، والنسبة المئوية لحصص النساء والرجال من المناصب المهنية والفنية.
3- السيطرة في الموارد الاقتصادية والتي تقاس بمؤشر الدخل المقدر المكتسب لكل من النساء والرجال.

هذه المؤشرات تتطلب بدورها توافير البيانات اللازمة لها، وكلما تكون سلسلة زمنية متصلة وحديثة كلما تكون النتائج اكثر واقعية ومفيدة في التحليل. وهنا لابد من الاشارة الى ان مدى توافر البيانات سيكون حاكماً مهماً في اخيار مدة القياس.

المطلب الثاني: منظومة القياس: ان اعداد منظومة لقياس تمكين المرأة يعد مكملاً مهماً واساسياً في القياس، وذلك لأنها تتضمن الترتيب المنطقي الذي يربط النتائج الكمية للمؤشرات من خلال متوسطات وترجيحها الى نتائج نهائية تعكس مدى التمكين التنموي للمرأة. ويمكن توضيح منظومة القياس من خلال المخطط الهيكلي الاتي:

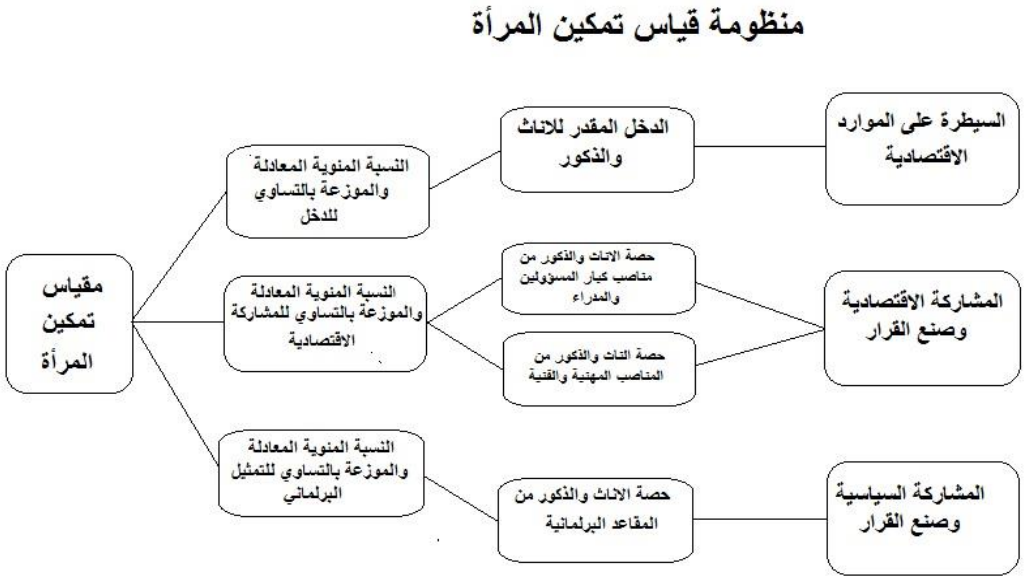

المصدر: المخطط من عمل الباحث بناءً على المؤشرات المذكورة في تقرير التنمية البشرية، الامم المتحدة، 2007-2008، ص 343.

يوضح المخطط اعلاه ان مقياس تمكين المرأة عبارة عن متوسط لقيم الابعاد السياسية والاقتصادية ممثلة بمؤشراتها. وهنا ينبغي تفصيل عملية القياس من خلال الية المنظومة بحسب مؤشرات ابعاد تمكين المرأة على النحو الاتي:[26]

1. حساب النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي للتمثيل البرلماني

تقوم هذه النسبة بقياس تمكين المرأة من حيث امكانية مشاركتها السياسية بجنب الرجل، ويتم حساب هذه النسبة باستخدام نسب الاناث والذكور من السكان وكذلك نسبهم من المقاعد البرلمانية على وفق المعادلة العامة الاتية

النسبة المئوية للمعادلة والموزعة بالتساوي للتمثيل البرلماني =[{ نسبة الاناث من السكان (نسبة الحصة البرلمانية للإناث)$^{\varepsilon-1}$}+ { نسبة الذكور من السكان (نسبة الحصة البرلمانية للذكور)$^{\varepsilon-1}$}]$^{\varepsilon-1}$ (*)

ويتم بعدها اجراء حساب النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي على وفق لقيمة مثالية تقدر ب 50% . اي يتم حساب النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي عن طريق قسمتها على 50% ، ويرتكز ذلك على اساس

* قيمة (ε) تقيس نسبة تفادي عدم المساواة بين عدد من العناصر ، وبما ان البحث يفاضل بين عنصرين فقط (رجل وامرأة)فأن القيمة تكون (2) وهو امر متبع للقياس في الامم المتحدة حسب تقرير التنمية البشرية 2007-2008 ، ص 348.

انه في مجتمع مثالي يتسم بتمكين الجنسين في قدم المساوة تساوي متغيرات مقياس تمكين المرأة 50% اي ان حصة النساء تساوي حصة الرجال في كل متغير .

اما عن قيمة (ε) فأنها تقيس نسبة تفادي عدم المساواة، وفي مقياس تمكين المرأة فأن (ε = 2) وهو ما يفرض جزاءً معتدلاً في عدم المساواة، وبناءً عليه تكون المعادلة الحسابية على نحو الاتي:

النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي للتمثيل البرلماني =[{ نسبة الاناث من السكان (نسبة الحصة البرلمانية للإناث)$^{-1}$ }+ { نسبة الذكور من السكان (نسبة الحصة البرلمانية للذكور)$^{-1}$}]$^{-1}$

2ـ حساب النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي للمشاركة الاقتصادية

باستعمال ذات المعادلة العامة يمكن حساب النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي لحصة النساء والرجال من مناصب كبار المسؤولين والمدراء كمؤشر تمكين اقتصادي اساسي، وكذلك لحصص النساء والرجال من المناصب المهنية والفنية كمؤشر تمكين اقتصادي مكمل. ويمكن تفصيلهما كما في المعادلتين الاتيتين :

- النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي للتمثيل لمناصب المسؤولين والمدراء =[{ نسبة الاناث من السكان (نسبة حصة الاناث من مناصب المسؤولين والمدراء)$^{-1}$ }+ { نسبة الذكور من السكان (نسبة حصة الذكور من مناصب المسؤولين والمدراء)$^{-1}$}]$^{-1}$

ومن ثم يتم تقسيم ناتج المعادلة على 50% .

- النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي للمناصب المهنية والفنية =[{ نسبة الاناث من السكان (نسبة حصة الاناث من المناصب المهنية والفنية)$^{-1}$ }+ { نسبة الذكور من السكان (نسبة حصة الذكور من المناصب المهنية والفنية)$^{-1}$}]$^{-1}$

وكذلك يتم تقسيم ناتج المعادلة على 50%.

وفي اطار عمل المنظومة يتم حساب متوسط للمؤشرين اعلاه من خلال قسمة ناتجيهما على (2) للحصول على النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي للمشاركة الاقتصادية للمرأة .

3ـ النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي للدخل

يقدر الدخل المكتسب للرجال والنساء كلاً على حده، وبعدها يتم حساب دليل الدخل لكل منهما الذي يتم الاستفادة منه في مضامين المعادلة العامة التي تستعمل لحساب النسبة المئوية والموزعة بالتساوي للدخل.

$$\text{دليل الدخل} = \frac{\text{القيمة الفعلية المكتسبة للدخل} - \text{القيمة الدنيا المقدرة للدخل}}{\text{القيمة القصوى المقدرة للدخل} - \text{القيمة الدنيا المقدرة للدخل}}$$

- النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي للدخل =[{ نسبة الاناث من السكان (دليل الدخل للإناث)$^{-1}$ }+ { نسبة الذكور من السكان (دليل الدخل للذكور)$^{-1}$}]$^{-1}$

4ـ الحساب النهائي لمقياس تمكين المرأة

بعد حساب مؤشرات القياس الثلاث يتم تحديد النتيجة النهائية لمقياس تمكين المرأة من خلال ايجاد متوسط بسيط لها وعلى النحو الاتي :

$$\text{مقياس تمكين المرأة} = \frac{\text{نسبة التمثيل البرلماني+نسبة المشاركة الاقتصادية+نسبة الدخل}}{3}$$

المطلب الثالث: القيم التأشيرية للقياس: ذُكر سابقاً ان لتمكين المرأة ثلاثة مستويات. مستوى ادنى واخر متوسط، واخير عالي. وبالانسجام مع دليل التنمية البشرية الذي يتضمن ذات المستويات، ويحدد لها قيم تأشيريه تعد عن حدود تقديراتها، يمكن الاعتماد عليها كقيم تأشيريه او كبوصلة يقاس عليها ما هو متحقق من قياس لتمكين المرأة. وقد جاءت تلك الحدود للتقديرات والتي سيتم اعتمادها كما في الجدول الاتي:

القيم التأشيرة لقياس تمكين المرأة

مستوى المؤشر	اقل من 0.500	0.799 – 0.500	اكثر من 0.800
تقدير التمكين	ضعيف	متوسط	مرتفع

المصدر : دليل حساب مؤشرات التنمية البشرية ، وثيقة اليكترونية، شبكة المعلومات الدولية ،الموقع:
http://www.domyat.gov.eg/uploads/8192a- 2018 /8 /5

المبحث الثالث: قياس تمكين المرأة في العراق

سنطبق منظومة قياس تمكين المرأة في العراق لمعرفة مستوى تمكينها التنموي، واين يندرج، هل هو في المستوى الادنى ام المتوسط ام المرتفع. وسيتم اعتماد بيانات عامي 2007 و 2012 حصراً، وذلك لتعذر الحصول على سلسلة بيانات متكاملة وحديثة تشمل كل متطلبات القياس. على وجه العموم القياس للمدة ما بين عامي 2007 – 2012 هي خمسة سنوات ،ويمكن لها ان تعطي تصوراً لا بأس به عن مدى تقدم او تأخر التمكين التنموي للمرأة في العراق .

المطلب الاول: قياس تمكين المرأة في العراق في عام 2007

1- حساب النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي للتمثيل البرلماني

النسبة من السكان والحصة البرلمانية بحسب النوع في العراق 2007

المؤشر	الذكور %	الاناث %
النسبة من السكان	0.5034	0.4966
الحصة البرلمانية	75	25

المصدر: لنسبة من السكان: تم حسابها استناداً لبيانات وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، شبكة المعلومات الدولية، الموقع: http://www.cosit.gov.iq/AAS2016/population/population(4).htm
- الحصة البرلمانية: الدستور العراقي لعام 2005، المادة 49/ رابعاً / تنص (يستهدف قانون الانتخابات تحقيق نسبة للنساء لا تقل عن الربع من عدد اعضاء مجلس النواب).

- النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي للتمثيل النيابي =[{ 0.5034 (75)$^{-1}$ }+{ 0.4966 (25)$^{-1}$ }]$^{-1}$ = 37.627
- دليل النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي للتمثيل البرلماني = $\frac{37.627}{50}$ = 0.752

2ـ حساب النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي للمشاركة الاقتصادية

نسبة حصة المرأة العراقية من الادارات العليا والمختصون والفنيون والمختصون المساعدون بحسب النوع 2007

المؤشر	الذكور %	الاناث %
النسبة من السكان *	0.5034	0.4966
الحصة من مناصب الادارات العليا والمتخصصون **	69.75	30.25
الحصة من مناصب الفنيون ومتخصصون مساعدون	87.2	12.8

المصدر: وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق (IHSES – 2007) ، ص 720.

***تم احتساب النسب استناداً الى بيانات وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للأحصاء ،شبكة المعلومات الدولية ، الموقع : http://www.cosit.gov.iq/AAS2016/population/population(4).htm**

****تم دمج بيانات الحصة من المناصب والادارات العليا والمدراء مع المتخصصون في نسب موحدة .**

- النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي للحصة من مناصب الادارات العليا والمتخصصين

$$=[\{0.5034\ (69.75)^{-1}\}+\{0.4966\ (30.25)^{-1}\}]^{-1} = 42.312$$

- دليل النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي للحصص من مناصب الادارات العليا والمتخصصين

$$\frac{42.312}{50} = 0.846$$

- النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي للحصة من مناصب الفنيون ومتخصصون مساعدون

$$=[\{0.5034\ (87.2)^{-1}\}+\{0.4966\ (12.8)^{-1}\}]^{-1} = 22.437$$

- دليل النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي للحصص من مناصب الفنيون ومتخصصون مساعدون

$$\frac{22.437}{50} = 0.449$$

- النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي للمشاركة الاقتصادية

$$\frac{0.449+0.846}{2} = \boxed{0.6475}$$

3ـ حساب النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي للدخل

النسبة من السكان والدخل المقدر والمكتسب بحسب النوع في العراق 2007

المؤشر	الذكور	الاناث
النسبة من السكان %	0.5034	0.4966
الدخل المقدر والمكتسب (تعادل القوة الشرائية بالدولار الامريكي) *	3570	2920

المصدر: وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للأحصاء ، المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق (IHSES – 2007) ، ص 718.

* تم معادلة القوة الشرائية بالدولار الامريكي بسعر 1200 دينار عراقي مقابل دولار واحد .

في حسابات دليل الدخل يراد تقدير الحد الاقصى والحد الادنى للدخل المكتسب. وسيتم اعتماد مبلغ 10000 عشرة الاف دولار للحد الاعلى، وللحد الادنى 100 مائة دولار، وينبثق هذا الاعتماد في الحساب في هكذا مبالغ من ان متوسط الحدود العليا للدخول الشهرية للموظفين لا يتجاوز مبلغ العشرة الاف دولار، وكذلك الامر ينساق على متوسط الحدود الدنيا للدخول الشهرية للموظفين اذ بديهياً لا يتعدى المئة دولار، وهو في كل الاحوال لا يؤثر على تغيير النتائج لأنه ينساق على كلا الجنسين.

دليل الدخل للذكور = $\frac{100-3570}{100-10000}$ = 0.351

دليل الدخل للأناث = $\frac{100-2920}{100-10000}$ = 0.285

- النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي للدخل

=[{ 0.351) 0.5034 }$^{-1}$(+{ 0.285) 0.4966 }$^{-1}$(]$^{-1}$[= **0.314**

مقياس تمكين المرأة لعام 2007= $\frac{0.314+0.647+0.752}{3}$ = 0.569

هذه النتيجة (0.569) تمثل تقديراً متوسطاً للتمكين التنموي للمرأة في العراق خلال عام 2007، وذلك عند وضعها في بوصلة القياس المعتمدة كما في جدول القيم التأشيرة لقياس تمكين المرأة، وهي تعد نتيجة مقبولة من جانب، لأنها تتجاوز المستوى (0.500) الذي يعد ضعيفاً وفقاً للقيم التأشيرية المعتمدة، ومن جانب اخر فأنها نتيجة تقل عن المستوى المرتفع لتمكين المرأة والذي يتجاوز ما مقداره(0.800)وفقاً لذات القيم التأشيرية المعتمدة وهو ما يشكل دافعاً وموجهاً نحو السعي الجاد لتطوير التمكين التنموي للمرأة في العراق مستقبلاً وذلك وفقاً لتطبيق استراتيجيات النهوض بالمرأة وتمكينها سياسياً واقتصادياً ومناهضة العنف ضدها.

المطلب الثاني: قياس تمكين المرأة في العراق في عام 2012

1- حساب النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي للتمثيل البرلماني

النسبة من السكان والحصة البرلمانية بحسب النوع في العراق 2012

المؤشر	الذكور %	الاناث %
النسبة من السكان	0.5092	0.4908
الحصة البرلمانية	75	25

المصدر: - النسبة من السكان: تم حسابها استناداً لبيانات وزارة التخطيط، الجهاز المركز للاحصاء، شبكة المعلومات الدولية، الموقع: http://www.cosit.gov.iq/AAS2016/population/population(4).htm

- الحصة البرلمانية: الدستور العراقي لعام 2005، المادة 49/ رابعاً / تنص (يستهدف قانون الانتخابات تحقيق نسبة للنساء لا تقل عن الربع من عدد اعضاء مجلس النواب).

- النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي للتمثيل النيابي =[{ 0.5092 (75)$^{-1}$ }+{ 0.4908 (25)$^{-1}$ }]$^{-1}$ = 37.848

- دليل النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي للتمثيل البرلماني = $\frac{37.848}{50}$ = **0.756**

2. حساب النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي للمشاركة الاقتصادية

نسبة حصة المرأة العراقية من الادارات العليا والمختصون والفنيون والمختصون المساعدون بحسب النوع 2012

المؤشر	الذكور %	الاناث %
النسبة من السكان *	0.5092	0.4908
الحصة من مناصب الادارات العليا والمتخصصون **	65.2	34.8
الحصة من مناصب الفنيون ومتخصصون مساعدون	86.5	13.5

المصدر: وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للأحصاء ، المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق (IHSES – 2012) ، ص 427.

تم احتساب النسب استناداً الى بيانات وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للأحصاء ،شبكة المعلومات الدولية ، الموقع : http://www.cosit.gov.iq/AAS2016/population/population(4).htm

****تم دمج بيانات الحصة من المناصب والادارات العليا والمدراء مع المتخصصون في نسب موحدة .**

- النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي للحصة من مناصب الادارات العليا والمتخصصين

$$=[\{0.5092\ (65.2)\ ^{-1}\}+\{0.4908(34.8)\ ^{-1}\}]^{-1} = 45.63$$

- دليل النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي للحصص من مناصب الادارات العليا والمتخصصين

$$\frac{45.63}{50} = 0.913$$

- النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي للحصة من مناصب الفنيون ومتخصصون مساعدون

$$=[\{0.5092\ (86.5)\ ^{-1}\}+\{0.4908(13.5)\ ^{-1}\}]^{-1} = 23.673$$

- دليل النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي للحصص من مناصب الفنيون ومتخصصون مساعدون

$$\frac{23.673}{50} = 0.473$$

- النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي للمشاركة الاقتصادية

$$\frac{0.473+0.913}{2} = \boxed{0.693}$$

3. حساب النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي للدخل

النسبة من السكان والدخل المقدر والمكتسب بحسب النوع في العراق 2012

المؤشر	الذكور	الاناث
النسبة من السكان %	0.5092	0.4908
الدخل المقدر والمكتسب (تعادل القوة الشرائية بالدولار الامريكي) *	6020	6310

المصدر: وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق (IHSES II – 2012) ، ص 426.

*** تم معادلة القوة الشرائية بالدولار الامريكي بسعر 1200 دينار عراقي مقابل دولار واحد .**

دليل الدخل للذكور $= \frac{100-6020}{100-10000} = 0.598$

دليل الدخل للإناث = $\frac{100-6310}{100-10000}$ = 0.627

- النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي للدخل

=[$^{1-}$[{$^{1-}$(0.627) 0.4908 } +{ $^{1-}$(0.5908) 0.5092 }] = **0.612**

مقياس تمكين المرأة لعام 2012= $\frac{0.612+0.693+0.756}{3}$ = 0.687

تمثل هذه النتيجة (0.687) تحسناً في مؤشرات منظومة قياس التمكين التنموي للمرأة في العراق. مع بقائها في ذات المستوى التوسط اذا ما وضعت في بوصلة القياس المعتمدة كما في جدول القيم التأشيرة لقياس تمكين المرأة فأن التحسن يمكن ملاحظته عند المقارنة بقياس التمكين التنموي للمرأة العراقية في عام 2007 اذ تحقق نتيجة مقدارها (0.569) واذا ما تم طرحها من ما تحقق من نتيجة في عام 2012 والبالغة (0.687) فأن ذلك يعني ان الزيادة المتحققة بلغت ما مقداره (0.118) وهي نتيجة تعد طيبة بالرغم من البقاء في ذات المستوى المتوسط .

المستوى التنموي لتمكين المرأة في العراق للعامين 2007 – 2012

السنة	2007	2012
دليل التمكين	0.569	0.687
المستوى	متوسط	متوسط

أن ما سجلته نتائج قياس المنظومة ووفقاً للجدول اعلاه الذي يشير الى ان التمكين التنموي للمرأة في العراق سواءً على المستوى الاقتصادي ام السياسي يحقق مستوى متوسط في عام 2007 عند مقابلته بالقيم التأشيرية التي تم اعتمادها في هذه الدراسة. ويبقى في ذات المستوى المتوسط عام 2012 ولكن مع تقدم لافت في النقاط. وهو ما يعني ان العراق يمتلك الارادة والسعي الجاد نحو التمكين التنموي للمرأة ،لان ما هو متحقق يعد مقبول اذا ما تم موازنة هذه النتائج بنماذج دول اخرى وعلى المستوى العالمي ولا سيما في عام 2007 حيث انها المرة الوحيدة والاخيرة في قياس تمكين المرأة في تقارير التنمية البشرية والذي لم يذكر فيها اسم العراق ، وإذ تتوفر البيانات لهذه السنة وكما في الجدول الاتي :

نماذج لدليل تمكين المرأة في بلدان مختلفة 2007

بلدان ذات تمكين مرتفع	دليل التمكين	الترتيب العالمي	بلدان ذات تمكين متوسط	دليل التمكين	الترتيب العالمي	بلدان ذات تمكين منخفض	دليل التمكين	الترتيب العالمي
النرويج	0.910	1	ايطاليا	0.693	21	عمان	0.391	80
السويد	0.906	2	سويسرا	0.660	27	قطر	0.374	84
فلندا	0.887	3	الامارات	0.652	29	ايران	0.347	87
الدنيمارك	0.875	4	اليونان	0.622	37	المغرب	0.325	88
ايسلندا	0.862	5	قبرص	0.580	48	تركيا	0.298	90
هولندا	0.859	6	هنغاريا	0.569	50	مصر	0.263	91
بلجيكا	0.850	7	اليابان	0.557	54	السعودية	0.254	92
استراليا	0.847	8	الصين	0.534	57	اليمن	0.129	93

المصدر : البرنامج الانتمائي للأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية 2007-2008 ، ص 318- 32

يلاحظ من الجدول اعلاه ان البلدان التي حققت تمكين مرتفع للمرأة واخذت المراتب الاولى في مصاف دول العالم هي البلدان التي حققت دليل تمكين يزيد على (0.800). اما البلدان التي حققت تمكين متوسط والتي على وفق لنتائج هذه الدراسة يعد العراق في ذات اطار مستواها التمكيني المتوسط للمرأة، علماً انها بلدان متطورة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً. ولان تقرير التنمية البشرية 2007–2008 لم يذكر العراق بالمطلق في حسابات تمكين المرأة ولم يضع له اي ترتيب، فأن هذه الدراسة ستقابل ما توصلت الية من دليل تمكيني للمرأة العراقية عام 2007 (0.569) مع ما هو مسجل على وفق للترتيب العالمي في تقرير التنمية البشرية، وهنا نجد ان دليل تمكين المرأة في العراق يطابق تماماً دليل تمكين المرأة لدولة هنغاريا (الجدول اعلاه)، وبتسلسل 50 دولياً من اصل 177 دولة.

وتجدر الاشارة هنا الى ان العراق وفي ذات المستوى المتوسط للتمكين يتفوق على كلاً من اليابان التي جاء ترتيبها (54)، والصين التي جاء ترتيبها (57). وما يؤشر بمقابلة نتائج القياس مع بيانات الجدول اعلاه ان العراق متفوق على مجمل البلدان العربية ،باستثناء دولة الامارات العربية المتحدة، لأنها جميعاً تصنف بلدان ذات مستوى تمكين منخفض للمرأة وفقاً لدليل تمكينها وترتيبها الدولي. كما ان العراق يفوق كذلك في بلدان الجوار الاقليمي مثل ايران وتركيا، لانهما سجلتا تمكين مرأة منخفض.

المطلب الثالث: تحليل نتائج المنظومة

توصلت الدراسة الى ان العراق قد بلغ مستوى متوسط من التمكين التنموي للمرأة خلال العامين (2007–2012)، وذلك على وفق لاستعمال المؤشرات المعتمدة دولياً. والمستوى المتوسط يعني من جانب عدم بلوغ مستوى التمكين المستهدف (المستوى المرتفع للتمكين)، ومن جانب اخر يقودنا الى التقصي عن نقاط القوة وتشخيص نقاط الضعف. ونقصد بنقاط القوة هنا هو تحديد مؤشرات الابعاد المسببة للتحسن في التمكين والتحول من المستوى الضعيف للمستوى المتوسط، لان نسب مؤشراتها المتحققة للمرأة لا تقل عن نسب المؤشرات المتحققة للرجل. وعند الحديث عن نقاط الضعف نعني بها مؤشرات الابعاد التي سجلت نسب متدنية بحيث حالت دون الارتقاء الى المستوى المرتفع للتمكين.

ان نقطة القوة التي تم رصدها وفقاً لما سجلته منظومة القياس، هي ما ارتبط ببعد مدى السيطرة على الموارد الاقتصادية، التي عبرت عنها المنظومة بمؤشر دليل الدخل، اذ سجل هذا المؤشر ما مقداره (0.285) للإناث بمقابل ما مقداره (0.35) للذكور في عام 2007، وهي مقادير تعد متقاربة لدليل الدخل بين الجنسين، وتؤثر ايجاباً وليس سلباً على القيمة الكلية لقياس منظومة تمكين المرأة، لاسيما اذا علمنا ان هذه المقادير قد انحازت ايجابياً لكفة الاناث مع مرور الزمن، اذ تفوق مؤشر دليل الدخل للإناث بما مقداره (0.627) بمقابل ما مقداره (0.598) للذكور في عام 2012. وهو ما يعني انه وفي اطار بُعد السيطرة او تقاسم الموارد لا توجد مشكلة يمكن لها ان تضعف من التمكين التنموي للمرأة، بل على العكس من ذلك، فأن هذا البُعد له الاثر الايجابي في الارتقاء بالمستوى الضعيف الى المستوى المتوسط.

اما عن نقاط الضعف، للتمكين التنموي للمرأة في العراق، فيمكن تشخيصها على وفق لبُعدين من ابعاد المنظومة، مرتبطين بمدى المشاركة الاقتصادية ومدى المشاركة السياسية للمرأة. فعلى مستوى المشاركة الاقتصادية بحسب ما تم قياسه على وفق لمؤشرات المنظومة المعتمدة، نجد ان هناك تدني لحصة المرأة العراقية من مناصب الادارات العليا والمتخصصات، اذ سجل المؤشر ما نسبته (30.25%) للإناث عام 2007، بمقابل (69.75%) للذكور. ولم يختلف الحال في عام 2012، اذ سجل ذات المؤشر ارتفاعاً طفيفاً اذ تم تسجيل ما نسبته (34.8%) للإناث، بمقابل (65.2%) للذكور. والحال اكثر سلبية فيما يرتبط بمؤشر الحصة من مناصب الفنيون والمتخصصون المساعدون، اذ يلاحظ ان نصيب النساء العراقيات شكل ما نسبته (12.8%) عام 2007، بمقابل (87.2%) للذكور. وكذلك في عام 2012 لم يحدث سوى ارتفاع طفيف في المؤشر بتجاه التمكين التنموي للمرأة العراقية، اذ تم تسجيل ما نسبته (13.5%) للإناث، وما نسبته (86.6%) للذكور. ويتطلب التحول نحو المستوى المرتفع من التمكين للمرأة العراقية رفع نسب مؤشري مشاركتها الاقتصادية بما لا يقل عن مشاركة الرجال ،اي مناصفة معهم، لان ذلك سيؤدي الى رفع قيمة ناتج منظومة القياس المعتمدة.

ان السبيل لرفع نسب مؤشرات التمكين المرتبطة ببُعد المشاركة الاقتصادية للمرأة العراقية هو تطوير الاستراتيجية الوطنية المطبقة في العراق للنهوض بالمرأة، منها استراتيجية تمكين المرأة العراقية واستراتيجية مناهضة العنف ضد المرأة واعتماد سياسات مستقبلية تعزز من مشاركتها في العملية التنموية، منها سياسة إنفاقيه مستجيبة للنوع الاجتماعي من خلال تشريعها في الموازنات العامة للدولة، وكذلك تطوير واقع المرأة وتنمية قدراتها كمواطنة، وتحرير طاقاتها الإبداعية وتوسيع فرص مشاركتها وخيارتها ويتم من خلال منظومة من التشريعات القائمة على العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص وإدماج قضايا المرأة في أولوياتها خطط وبرامج التنمية المستدامة.

اما على مستوى المشاركة السياسية للمرأة العراقية، والمُعبر عنها بمؤشر الحصة من اعضاء مجلس النواب(البرلمان)، فأنها ومنذ عام 2005 تتسم بالثبات(ما نسبته 25% للإناث مقابل 75% للذكور) وذلك على وفق لما حدده الدستور العراقي، بأن نسبة النساء في البرلمان (لا تقل) عن الربع من عدد اعضاء مجلس النواب. و على وفق لنتائج ما توصلت اليه هذه الدراسة فأن هذه النسبة (25%) تتوائم مع تحقيق مستوى متوسط لتمكين المرأة العراقية. وهو ما يعني ان الانتقال الى المستوى المرتفع من التمكين يتطلب تحقيق نسب مشاركة برلمانية لا تقل عن نصف عدد اعضاء مجلس النواب العراقي. وهو امر يحتاج الى سعي جاد وعمل دؤوب من قبل اطراف مؤثرة ولها القدرة على تغيير القناعات بتجاه القبول والايمان بالإمكانيات القيادية للمرأة العراقية، وذلك من خلال تفعيل دور منظمات المجتمع النسوية المحلية باتجاه توعية المجتمع بأهمية مساهمة المرأة سياساً، وكذلك توعية المجتمع بقضايا المرأة ليرتقي بمكانتها وقدراتها على المشاركة في صنع القرار على مختلف المستويات بما يعززها دورها الايجابي في الأسرة والمجتمع.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

1- لا يشترط في تحقيق التمكين التنموي المرتفع للمرأة ان تكون الدولة متقدمة اقتصادياً، اذ ثبت ان هناك اقتصاديات متقدمة سجلت مستوى تمكين متوسط للمرأة مثل ايطاليا وسويسرا ،وبالمقابل توجد اقتصادات نامية حققت ذات المستوى كالإمارات العربية المتحدة.

2- حسب منظومة القياس فأن العراق وخلال العامين 2007 و2012 حقق تمكين للمرأة يعد مقبول وبمستوى متوسط ، وبالاتجاه الايجابي، اي ان المستوى في حالة ارتفاع مع مرور الزمن.

3- عند مقابلة ناتج قياس منظومة التمكين التنموي للمرأة العراقية لعام 2007 مع ورد من قياسات لدول العالم في تقرير التنمية البشرية لعام 2007 –2008، ينبغي ان يأخذ العراق الترتيب (50) دولياً، وذلك اسوتاً بدولة هنغاريا التي حققت ذات دليل التمكين التنموي للمرأة والبالغ (0.569) .

4- على وفق لنتائج قياس منظومة التمكين التنموي للمرأة العراقية لعام 2007 تبين ان العراق يتقدم على بلدان متقدمة اقتصادياً مثل اليابان والصين من حيث تمكين المرأة وفق ذات المؤشرات الدولية.

5- اثبت مقياس منظومة التمكين أن العراق متفوق على مجمل البلدان العربية باستثناء الامارات العربية المتحدة لعام 2007 في مدى تمكين المرأة اقتصادياً وسياسياً، وذات التفوق ينقاد على بلدان اقليمية مجاورة مثل ايران وتركيا.

التوصيات

1- رغم مقبولية ما هو متحقق من تمكين للمرأة العراقية ،توصي الدراسة الدولة ببذل مزيد من الجهود من حيث الاجراءات العملية والتشريعات القانونية التي تهدف الى امكانية تجاوز المستوى المتوسط للتمكين بتجاه المستوى المرتفع، وذلك لما لمشاركتها من دور تنموي فعال يمكن ان ينعكس ايجابياً على القدرات التنموية للاقتصاد الوطني، اي اعتبار ان المرأة عامل للتغيير وليس فقط كمستفيد من التنمية

2- توصي الدراسة وزارة التخطيط متمثلة بالجهاز المركزي للإحصاء اعطاء اهمية واولوية اكبر لا حصاء الابعاد الاقتصادية ومؤشرات تمكين المرأة العراقية لإمكانية مواكبة تحديث قياسها اولاً بأول وتشخيص النتائج وتحديد مكامن الضعف والقوة في مسار التمكين التنموي للمرأة.

3- اعتماد سياسة توزيع الادارات التنفيذية العليا ومناصب المدراء العامين بحيث تعطى النساء كوتا او حصة متناسبة مع الوزن السكاني للمرأة العراقية من اجل رفع مستوى تمكينها التنموي.

المصادر والهوامش

تقرير التنمية البشرية 2010، برنامج الامم المتحدة الانمائي، الثروة الحقيقية: مسارات الى التنمية البشرية ،ترجمة لجنة الامم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا، الولايات المتحدة الامريكية ،2010، ص 66.

1- علي عبد محمد سعيد الراوي، التمكين الاقتصادي والتنمية البشرية ومهمات السياسة الاقتصادية، دراسات التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، بيت الحكمة، 2000،ص186 .

3- خليل النعيمات ،تمكين المرأة ،شبكة المعلومات الدولية ، المؤسسة الامريكية لإغاثة اللاجئين في الشرق الادنى (ANERA) الموقع:
http://maktabatmepi.org/system/site_documents/documents/000/000/375/original/Anera6-123-127.pdf تاريخ التصفح 26-7-2018

4- Bennett ,Lynn ,Using empowerment and social Inclusion for pro –poor,2002 ,pp.13,

5-Schuler Bonder, measuring women's empowerment as a variable, a paper presented to the World Bank in the workshop of the Bank of poverty, gender equality, 2002:p46

6-منيرة سلامة، المرأة واشكالية التمكين الاقتصادي في الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، العدد 5، كانون الثاني،2016، ص 184.

7-المصدر نفسه، ص 184

8-المصدر نفسه، ص 185.

9-معتز بالله عبد الفتاح، توجهات قطاع من الشباب الجامعات العربية اتجاه قضايا امن المرأة الإنساني، منظمة المرأة العربية، الطبعة الأولى، مطبعة نوبار، القاهرة، مصر، 2010، ص11-12 .

10-الميرزا النوري ،مستدرك الوسائل، الجزء ١٧ ، الطبعة الثانية، مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، ١٩٨٨، ص 249..

11- سعد بن مرزوك العتبي، تمكين العاملين كاستراتيجية للتطوير الاداري ،اللقاء الاقليمي الثاني ،مؤتمر الادارة وتنمية الموارد البشرية، عمان، 11-13 / 12/ 2004 ، ص 6.

12- المصدر نفسه.

13- المصدر نفسه، ص 7.

14- المصدر نفسه، ص 8.

15- نوزاد عبد الرحمان الهيتي، التنمية المستدامة الإطار العام تطبيقات دولة الإمارات العربية المتحدة، مصدر سابق ص28.

16- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء ،اللجنة الوطنية للسياسات السكانية في العراق، تمكين المرأة ..بيئة مساعدة وثقافة داعمة، 2012، ص 41.

17- ديانا عاطف مندور، وضع المرأة في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، مركز البحوث الاجتماعية ، الجامعة الأمريكية، القاهرة، مصر، 2009، ص 47.

18- رامي جمال اندر اوس ،واخرون، الادارة بالثقافة والتمكين في علم الحديث، أربد، 2008، ص 136 .

19- المصدر نفسه.

20- المصدر نفسه، ص 137.

21- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات ، مديرية إحصاء السكان والقوى العاملة، تقرير المرأة والرجل 2018، ص .11

22- مجلة العلوم الاجتماعية – المركز الديمقراطي العربي ألمانيا- برلين، العدد 03، مارس 2018 ص 78.

23- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مسح رصد وتقويم الفقر في العراق (2017).

24- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات ، بيانات بنك المعلومات الوظيفي، تقرير المرأة والرجل 2018، ص .49

25- الامم المتحدة، تقرير التنمية البشرية 2007-2008، ص 343.

26- المصدر نفسه، ص 348.